الثورة
الاحد 27 ذو القعدة 1433هـ 14 أكتوبر 2012م العدد (17497)

التدوير الوظيفي

عمر كويران
okwiran@gmail.com

لا حديث عن شيء بين أوساط المجتمع سوى أحاديث التدوير الوظيفي وهذا الجانب من مكونات الكيان الهيكلي للمؤسسات بعموم مناشطها معجون بمن فيه من الكوادر فيما أهل العلم والمعرفة بمؤهلاتها خارج النشاط ولذلك ينتظر الناس من ما تزمع به الخدمة المدنية عن تدوير وظيفي محمول بالحقيقة الفعلية لمعول كل كيان في الدولة. ولعلنا بالفعل نعيش واقع العشوائية في هذا المواقع بمنتهى الغوغائية في مسكن الإدارة التي تعتبر المشكلة الكبرى لليمن.. وإذا ما ساق التدوير كل دائرة بمنطق العقلانية وغادر أولئك المربكون مقاعدهم فلا شك سيحدث تحولا في المسلك العام للوظيفة.. أما إذا كان الحديث لمجرد الحديث فقط فلن يصل أي مؤهل مدرب إلى موضعه على الإطلاق وستظل الإدارة اليمنية في محل خبر محبط للجميع. وسيبقى الوضع كما هو وتذهب الموارد المالية في خانة الفساد والذي نشكو منه بسبب هوشلية الإدارة ولم نستفد من معنى التغيير الذي نطالب به.

ما نسمع من فاه وزير الخدمة المدنية والتأمينات الأستاذ نبيل شمسان يعطينا أمل أوسع لمفهوم التغيير.. لكن ما نحس فيه من خلال التعيينات الداخلية لأية مؤسسة حكومية يجعلنا نقف مستغربين لتناقض القيل والقال حول التدوير وبذلك يحيط بنا التفكير غير المتوازن عن سبب هذا المحك الذي لم يعن أحد على تحريك المسيرة الوظيفية. ومن هنا يستوجب الإدراك في أن القول من تأثير يصبح كلاماً فارغاً.. بصرف النظر عمن يعيق تنفيذ المعتمد من مصنف التحديث في الإدارة.. وعلى ذكر التحديث لدينا مشروع تحديث المال العام التابع لوزارة المالية لا ندري كيف يعطينا الصفة لمكونه في سياق ما هو قائم لمدار العمل الوظيفي وخلاصة التنسيق بين المالية والخدمة المدنية لمعدل تسكين الموظف في هذه الجهة أو تلك بما لا يتطابق مع الحداثة المالية والإدارية في حين نستقي من المسؤولية عكس المفهوم الذي يجب إتباعه لمصدر القرار وكيفية التقييم المتبع عمله من مسئول لا يحمل المصنف المطلوب لمصدر قراره.

دعونا نقيم عبر فترة العمل ماذا قدم هذا الموظف من سطح طاولة مكتبه كوكيل أو مدير عام وعند التفنيد هل فعلا ستتخذ إجراءات التدوير بحذافير بنود ما يقره النظام والقانون لسطور ما كتب في اللائحة.. وهذا السؤال نوجهه لمعالي وزير الخدمة المدنية والتأمينات ووزير المالية حتى نعي المعنى الصحيح للتدوير دون إشكالية تعيق استيعابنا في المستقبل وما نتمناه حسن الاختيار كي لا نتألم مرة أخرى من نفس المكوي.

كنت مع الزميل العزيز أحمد السياغي مدير عام التأهيل والتدريب بوزارة الشباب والرياضة وتحدثنا كثيرا عن ملخص ما تعنيه معايير التدوير الوظيفي وما هو ملحق بإدارته في طي مسماها ووجدت فيما قال زميلي أحمد ما يفيد الرغبة لنسق المصطلح في رحال المقصود لمنتج التأهيل والتدريب كأهم وسيلة للتعين المبنى على المؤهل. وكان الزميل السياغي في مرفق إستراتيجية مسؤوليته وضع مطارح محددة لتكييف الخيار المستمد من التأهيل في مرفق رسالة تكريمه وبذلك منحت من السياغي معارف أكثر سنتداولها في موضوع قادم.

اعرف وزارة مهمة جدا تعتني بالمستقبل عبر مكونها في الوقت الحاضر لكن المحصل لا يتوافق وحقيقة ما هو عليه من المهام.. ولعل السبب وجود الكم من الوكلاء من غير وكالة وهو ما يعيق حركة الوزارة وعدم قدرتها على الإنجاز.

المعاق محمد الفقيه المؤهل:

حضرت حفل توزيع شهادات نجاح لعدد من الشباب ذكوراً وإناثاً ولفت انتباهي ذلك المعاق محمد الفقيه وهو يستلم شهادة نجاحه في منعطف وضعه الصحي كمعاق وعندما سألته عن معنى هذه الشهادة بالنسبة له قال.. هذا هو العلم الذي يبتغيه المعاق بطي مساعاه إلى المستقبل أسوة بإخوانه الأسوياء وعلينا كشريحة شباب معاقين بذل كل ما في وسعنا هذه المكانة لنعرف الآخرين من نحن في أوساط المجتمع للانتباه إلينا وقد نكون أكثر تفوقا في كل الميادين فالعقل هو الأهم وإعاقة الجسد ليست مشكلة.

هذا منظور مصغر لمسفر وما سيكون عليه التدوير الوظيفي لملحق التغيير الشامل لكيان الدولة اليمنية.

قانون الحصول على المعلومات ووزارة النفط

جمال عبدالحميد عبدالمغني
Gamal-A-ALmoghhy@Hotmeil.com

من ثمار الثورة المباركة صدور قانون الحصول على المعلومات وهو القانون الذي يتيح لكل مواطن يمني حق الحصول على المعلومة بكل سهولة ويسر من أي مصدر داخل مؤسسات البلد سواء كانت مؤسسات عامة أو مختلطة أو خاصة ولم يعد من حق كائن من كان في النطاق الجغرافي للجمهورية اليمنية أن يحجب أي معلومة عن أي مواطن يمني لسبب بسيط هو أن معلومات البلد برمتها مملوكة لأبناء البلد جميعهم ووفقا لذلك لم يعد من حق أي منتج لأي سلعة داخل البلد أن يحتفظ بكمية منتجاته وكمية مبيعاته الحقيقية الشهرية أو السنوية كسر من الأسرار التي يخفيها عن المجتمع وحتى عن الجهات المختصة التي لا تحصل منه إلا على ١٠٪ من الحقيقة.

قبل صدور هذا القانون كان، المتهربون بأن القانون لم يجبرهم على نشر المعلومات التي تتعلق بمنتجاتهم ومبيعاتهم ودخولهم لكل من يطلبها وكان يسهل عليهم احتواء المسئولين الكبار في الجهات المختصة التي كان حق الحصول على المعلومات محصوراً عليها، ومن خلال هذا الاحتواء كانوا يسخرون من ثم احتواءهم للضغط على الموظفين الصغار المعنيين بأمور التدقيق والفحص والمحاسبة ومنعهم من الإصرار على الحصول على الحقائق كاملة والاكتفاء بما يوفره لهم المتهربون من المعلومات الصورية، ويستوي في هذا الأمر منتجو السلع المحلية أو المستوردة الأمر الذي يضيع على الخزانة العامة مئات المليارات سنويا، وبعد صدور هذا القانون صار لزاما على جميع الشركات والبنوك والمؤسسات الإعلان عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة عن مبيعاتهم الفعلية وصافي أرباحهم في نهاية كل فصل كما نشاهد ذلك في كل بلدان العالم حتى العربية منها، لأنه في ظل هذا القانون وتوجيهات بناء الدولة المدنية والشفافية والحكم الرشيد سيكون نشاط التجار تحت المجهر لأن منظمات المجتمع المدني وكافة شرائح المجتمع المتخصصة والمهتمة بالشأن الاقتصادي ومحاربة الفساد وحتى المنظمات الدولية والمانحين، هؤلاء جميعا سيكونون شركاء فاعلين لأجهزة الدولة المختصة وسيشكلون أدوات رقابية إضافة لحماية المال العام وكشف أوكار الفساد والمفسدين.

وتفعيلاً لهذا القانون أرغب ومعي كل المواطنين الشرفاء في الحصول على إجابات لبعض الأسئلة الحائرة منذ زمن بعيد ليس بصفتي رئيسا لإحدى منظمات المجتمع المدني المعنية بشئون الفساد ولكن بصفتي مواطناً يمنياً أصبح من حقه الحصول على معلومات استراتيجية تتعلق ببلده وشعبه وبمستقبل الأجيال القادمة أيضا.

أسئلة شعبية ننقلها لوزير النفط والثروات المعدنية

معالي الوزير كم يبلغ إنتاج اليمن حاليا من النفط؟ وكم حصة اليمن من هذا الإنتاج في اليوم؟ وكم هي كمية الصادرات اليومية من حصة اليمن؟ وكم تبلغ كمية المبيعات المحلية اليومية من البنزين والديزل والكيروسين والمازوت وغيرها من المشتقات؟ وكم ننتج من الغاز وكم حصة اليمن من الغاز المصدر؟ وكم تبلغ عدد الأسطوانات المباعة يوميا في السوق المحلية؟ وما هي المعادن الأخرى التي ننتجها إن وجدت؟ وهل تصدر أم تباع محليا؟ وما حجم العائد المادي للخزينة العامة من هذه المعادن؟

للتأمل: في منتصف العام الماضي ٢٠١١م حدث نقاش حاد في ديوان أحد الأصدقاء حول الثورة وحتمية التغيير، لكن ضابطاً برتبة عقيد ركن كان أكثر المتعاطفين مع النظام السابق مع إيمانه بالتغيير فوجه أحد الحاضرين سؤالاً للجميع هو كم تنتج السعودية يوميا من النفط؟ كانت الإجابة موحدة ١٠ ملايين برميل، فوجه سؤلا آخر عن إنتاج اليمن؟ فحصل على عشر إجابات مختلفة، فالتفت إلى صديقنا قائلا الشفافية والصدق هما الفارق بيننا وبين الآخرين، فوافقه العقيد على ذلك.

أنين وطن

عبدالفتاح علي البنوس
FaTTsh 777602977 @ yaho .com

●.. تخيلوا معي لو أن كل القوى السياسية الفاعلة في الساحة اليمنية عملت بجد وإخلاص على تغليب المصلحة الوطنية العليا على ما دونها من المصالح، هل ترون بأننا كنا بحاجة إلى مبادرات ووسطاء لحل مشاكلنا الداخلية، لا أعتقد ذلك وهذه هي المأساة التي نعاني منها وعلى إثر تداعياتها نتجرع جميعاً الغصص والآلام، إن مشكلة بلادنا اليوم تتمثل في تغييب المصالح الوطنية والتخندق خلف المصالح السياسية والحزبية والشخصية، فالسياسي الذي أصمَّ أسماعنا بإطروحاته المغلفة بالطابع الوطني والتي يتحدث فيها عن حرصه على الوطن واستعداده لتقديم الغالي والنفيس من أجل المصلحة الوطنية، سرعان ما ينسف كل هذه الإطروحات عندما يجد بأن عملية الإصلاح الشامل التي سيتم تدشينها لن تكون في صالحه وقد لا تتماشى مع أهدافه وقد لا تلبي طموحاته وحينها فقط «تقوم قيامته» ويُطلق التصريحات الرعناء التي قد تصل إلى حد المساس بالثوابت الوطنية انتصاراً لمصالح ذاتية، أما الحزبي الذي يحرص دوماً على تلميع حزبه والحديث عن توجهاته ومنطلقاته الوطنية النابعة من الإرادة الوطنية المعبرة عن آمال وأحلام وتطلعات وطموحات الشارع اليمني ويحلف الإيمان المغلظة بأنه على استعداد أن يقدم نفسه فداء للوطن والذود عن حماه، وأن ولاءه للوطن لا حدود له، وأنه يُغلب مصلحة الوطن على مصلحة حزبه أو تنظيمه السياسي ومع قرب موعد الاستحقاق الانتخابي أو مع حدوث أي تباين في وجهات النظر مع حزب آخر تجده متجرداً من قيم ومبادئ الولاء الوطني وينساق مع حزبه ويُعلن تعصبه للأفكار والرؤى التي يطرحها الحزب أو التنظيم حتى ولو كانت ضد المصلحة الوطنية ولا تمت للحقيقة بأدنى صلة، فالحزب عنده هو الوطن ومصلحة الحزب مُقدمة على مصلحة الوطن، وهذا الحزبي وأمثاله هم من أوقدوا نار الفتنة في الوطن نتيجة هذه التبعية المقيتة وأكثر مصائب ونكبات وأزمات الوطن ناتجة عن الإفراط الشديد في الولاء للأحزاب والأفراد على حساب المصلحة الوطنية، وبالقياس على بقية أفراد المجتمع فإن البلاد بحاجة إلى ثقافة وطنية تغرس حب الوطن والولاء له في عقول وقلوب الناشئة والشباب منذ الصغر، وحينها فقط ستذوب الآن وسيتم القفز على المصالح السياسية والحزبية والشخصية، فالعالم أو الخطيب في المسجد مطالب بترسيخ قيم الولاء الوطني في خطبه ومحاضراته قولاً وعملاً، لكي يُجسد القدوة الحسنة، فلا نريده أن يدعو من على المنبر إلى وحدة الصف والحفاظ على الوطن وتغليب المصلحة الوطنية على بقية المصالح في الوقت الذي يقوم على أرض الواقع بأعمال تتناقض مع ذلك تماماً انطلاقاً من مصالح وأهداف سياسية أو حزبية أو مذهبية أو طائفية، الدكتور الجامعي في جامعته والمعلم في مدرسته والطبيب في عيادته أو في مستشفاه والمهندس في موقع عمله والفلاح في مزرعته والجندي في وحدته العسكرية أو الأمنية، والعامل في عمله، والطالب في جامعته أو مدرسته، والمغترب في بلد اغترابه، والموظف في وظيفته، والمشائخ والأعيان والعقال والوجهاء في مناطقهم، الأب في منزله وفي مجتمعه، الرجال والنساء ممن يحملون هوية الانتماء لهذا الوطن المعطاء، وتخفق قلوبهم بحبه وصدق الانتماء له، الكل دون استثناء مدعوون إلى طي صفحات الماضي بكل ما فيها من مآس وجروح وأحزان والبدء بصفحة جديدة يكون عنوانها الأبرز «اليمن أولاً» قولاً وعملاً.

الكل مطالبون بتغليب المصلحة الوطنية وتقديم التنازلات من أجل عيون الوطن دون النظر إلى أي اعتبارات أخرى، فالولاء الوطني لا يتحقق لدى الشخص إلا إذا غلبّ المصالح الوطنية على المصالح الخاصة، وإن حساسية المرحلة التي يعيشها الوطن اليوم تحتم ذلك من أجل تجاوز هذه المرحلة والانطلاق نحو المرحلة المقبلة التي ننشد من خلالها التقدم والتطور والبناء والازدهار لوطننا الحبيب، الوطن يئن وأنينه نسمع صداه جميعنا وآن الأوان بأن يتوقف الأنين ليعم الخير ربوع هذا الوطن وتعود الأفراح لتعمر ديارنا من جديد، يجب أن نعي جيداً بأن كل المبادرات والوساطات لن تحل مشاكلنا إذا لم تتوفر لدينا النوايا الصادقة والمخلصة لإخراج البلاد والعباد من الأوضاع الراهنة، الولاء الوطني اليوم فاعليته قد تفوق المبادرات والاتفاقات وسنجني ثمار ذلك على أرض الواقع، والولاء الوطني الذي نريده اليوم ليس مجرد شعارات أو خطابات وتصريحات، وإنما هو تطبيقات ملموسة على أرض الواقع تؤتي أكلها وتسهم في الدفع بالأوضاع نحو الانفراج وتقود باتجاه المصالحة الوطنية التي تضع حداً للعدائية والأحقاد والكراهية المتبادلة بين أبناء الوطن، المصالحة التي يختفي معها الأنين ويُستبدل بالزغاريد والمواويل الفرائحية المعبرة، لم يعد هناك من مجال للرهانات والمقامرات وتصفية الحسابات، على اعتبار أن الوطن هو المتضرر الأكبر منها وأعتقد جازماً أن السواد الأعظم من أبناء الشعب اليمني سيكونون الحكم خلال المرحلة القادمة بشأن تحديد الطرف أو الأطراف الأكثر ولاء وانتصاراً للقضايا والمصالح الوطنية وانطلاقاً من الخطوات والتنازلات التي سيقدمونها خلال المرحلة الراهنة لإخراج الوطن من أزماته الحالية وسيكسب الطرف الذي يجسد حرصه على الوطن وسيكون الخاسر الطرف أو الأطراف الذين غلبوا مصالحهم الحزبية أو الذاتية على المصالح الوطنية وهذه حقيقة يجب أن يدركها الجميع وخصوصاً من تنتابهم الرغبة في خوض الاستحقاقات الانتخابية القادمة التي تؤسس نتائجها لبناء الدولة اليمنية المدنية الحديثة.. والله المستعان..

فيسبوكيات

نداري عجزنا!!

محمَّد القعود

مشكلتنا في اليمن أننا نترك قضايانا الإستراتيجية والأساسية ونبحث عن أشياء صارت في عهدة الماضي لننشغل بها ونترك الأهم .. إلى متى نظل نعلق عجزنا وإخفاقاتنا على شماعة نحن من نصنعها لنداري بها عجزنا ..!

لنعطي المستقبل حصته من اهتمامنا بدلاً من هذا الرغي المتووووواصل !!

ثورة التقدم والحرية والمساواة

بشير عثمان

نحتفل غدا بذكرى ثورة ١٤ اكتوبر العظيمة. الثورة التي صنعت التقدم والحرية والعدالة للشعب الجنوبي وأعادت توحيده في دولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

الحدث العظيم الأهم الذي غير مجرى التاريخ وأدخل الشعب مرحلة جدية من التمدن والتحضر، وسار بعملية البناء والتحديث وتنمية الإنسان على كافة المستويات التعليمية والصحية والثقافية. و على مستوى حقوق المرأة وتمكينها، وتأكيد الحضور الفاعل للدولة الجنوبية على المستوى الاقليمي والدولي تحل ذكراه التاسعة والأربعين مع كثير من التحديات التي لم تكن اكبر من تحديات العام ١٩٦٣ التي واجهها الجنوب واليمن عموما.